

الإسلام، وندعو الحكومة إلى احترام هذا الثابت، ونطرح السؤال: من الذي يخترق الدستور؟ ومن الذي يخترق ثوابت الوطن؟ ومن هو الذي ينقصه الولاء للوطن؟

- أيضاً هناك من يقول إن الحركة الإسلامية بات فيها التطرف والتكفير والغلو وباتت مفرخة لهذا الفكر، كيف تنظرون لهذا الاتهام؟

■ هذه التهمة تحتاج إلى أن يقام عليها دليل ممن يقدمها، وأحسب أن هذه العبارات لم تذكر فقط في مقالات، وإنما على أسنة بعض المسؤولين حيث يتهمون الحركة الإسلامية بأن جزءاً منها وإن كان جزءاً محدوداً - كما يقولون - أصبح متطرفاً أو مغايراً، والسؤال المطروح ما هو المقصود بالتطرف أو الإرهاب؟ ونحن في المقابل نعتقد أن سياسة الحكومة الداخلية تمارس إرهاباً وتطرفاً سياسياً ضد الحركة الإسلامية وضد مجموعة أخرى من قوى المجتمع الأردني.

وعندما نتحدث عن الفساد والمفسدين يمكن أن نوصف كإرهابيين، وعندما نطالب بحق المواطن في أن يشارك في صناعة القرار وإدارة الدولة نصف بأننا حركة إرهابية أو يوجد لدينا نفس جديد أو مطالب جديدة بخطاب جديد لم يعتادوا عليه.

- عندما يقال إنكم (أي الحركة الإسلامية) دولة داخل دولة لها امتدادات ولها فعاليات اقتصادية وثقافية ودينية ورياضية، كيف تنظرون لهذا الأمر؟

■ هذا أمر بسيط جداً، ما الذي يضر الحكومة، أو صناعات القرار في الأردن أن تكون هناك حركة ملتزمة بالقانون ملتزمة بالدستور ويكون لها نفوذ واسع وقوي سواء كان نفوذاً اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً أم سياسياً؟.. ما الذي يريده منها؟ وهنا تكمن مشكلة الحكومة.. إنهم يريدون إضعاف القوى بدلاً من أن يعمدوا إلى إيجاد قوى اجتماعية قوية أخرى.

- كيف سيؤثر قانون الإرهاب عليكم؟

■ أولاً هناك جملة من الأمور الخطيرة أهمها تعريف العمل الإرهابي، وأشارت إلى أنه يمكن في أي لحظة من اللحظات أن يتم تفسير ممارسة المعارضة على أنه عمل إرهابي. ثانياً: مرجع هذا القانون هو محكمة أمن الدولة، ونحن أصلاً ابتداء لنا اعتراض على استمرار وجود محاكم استثنائية وفي مقدمتها محكمة أمن الدولة. ونعتقد أن الأردن الديمقراطي الحدائي الذي يعيش في القرن الواحد والعشرين يليق به أن يسوده القضاء المدني. ثالثاً: نحن في قناعتنا أنه لا يوجد ما يستوجب وجود قانون منع الإرهاب. أما في قراءتنا الأخرى فنعتقد أن هذا فيه نوع من التوافق مع رغبات أخرى تتساق مع الرغبة الأمريكية في ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب، ونعتقد أن فيه نوعاً من

«البنزس»، أي تقديم خدمات مقابل إعانات.

- بماذا تفسر الأزمة المفتعلة ضد حركة حماس؟

■ هنالك رغبة أردنية في عدم التعامل مع حركة حماس، هذا الموقف الأردني الغامض يحتاج إلى تفسير وتبرير، هذا الموقف غريباً ويحتاج إلى إعادة مراجعة وتأسيس علاقة تسودها المصلحة المشتركة العليا، وأعتقد أن هناك مصالح مشتركة في التعامل مع حماس، باعتبارها تواجه المشروع الصهيوني وتدرأ الخطر عن الأردن.

حركة حماس هي حركة تحرير وطني ومقاومة على أرض فلسطين، لها أهداف جهادية، وتهدف إلى ممارسة عمل سياسي وخلق علاقات عامة مع العالم كافة، ونحن لدينا نوع من التواصل أو التنسيق تحتاج إلى تصليب ودعم للموقف الفلسطيني في الداخل.

- قلتم في تصريحات سابقة لكم بأن الإخوان المسلمين جاهزون لتسلم السلطة التنفيذية في البلاد، هل أنتم جادون في ذلك حقاً؟

■ نحن لدينا تاريخ عريق وتجارب طويلة ومتراكمة وخبرات سياسية ومشاركة طويلة في مجلس النواب، ومشاركة سابقة في مجلس الحكم، وأعتقد أن هذا حق طبيعي جداً للحركة السياسية أن تكون جاهزة، والعمل السياسي يقتضي ذلك إذا حازت الحركة على الأغلبية. أما أن نشارك أو لا نشارك فهذا قرار ذاتي يعود للحركة الإسلامية، لكن من حيث الجاهزية أعتقد أننا جاهزون إن كان على مستوى الخبرات أو كان على مستوى البرامج.

- هل ترون أن الحكومة الحالية جادة في الإصلاح؟

■ لا الحكومة الحالية ولا الحكومات السابقة، ولا حتى القادمة إذا ما استمر التعاطي مع موضوع الإصلاح على نفس الوتيرة، لا نثق بجدية الحكومة في إيجاد إصلاح سياسي، الإرادة غائبة، ونعتقد أن الوقت لا يعمل في صالح الأردن، التأخر في فك الأزمة السياسية يتشارك فيها الجميع، الحوار الآن من طرف واحد، الحكومة لا تحاور الآخرين ضمن أجندة وتحديد أهداف معينة، الحكومة تريد مشاغلة الرأي العام مضيفة للوقت وعبارة عن إنتاج بعض الأشكال الديكورية ليس إلا.

- ألا ترون أن حقوق الإنسان في الأردن والحريات الشخصية في الأردن في تراجع مستمر، وكيف تقيمون أداء دولة معروف البيخيت؟

■ نعم هناك تراجع في موضوع الحريات، وأعتقد أن المنعطف الخطر الذي مرّ فيه الأردن وخاصة اتفاقية وادي عربة هو السبب، لذلك جاءت منظومة القوانين المقيدة للحريات بعد هذه الاتفاقية حتى يتم

تبرير وجودها.

- ماذا عن قضية الأسرى الأردنيين في السجون الصهيونية، هناك سخط عام من الأسرى على الرسميين في الأردن، أين يقف الحزب من قضية الأسرى؟

■ الحزب أسهم في إيجاد مسألة ضاغطة على الحكومة، وقدم مجموعة من الأسئلة للحكومة ووزير الداخلية تحديداً، قمنا بفعاليات شعبية لإبراز قضية الأسرى المعتقلين في السجون الصهيونية، والحزب قام بدوره عبر كتلة النواب من خلال تصريحات صحفية وبيانات ومساءلة الحكومة والضغط عليها؛ من أجل القيام بواجبها وبدورها، ونحن نشعر بأن الحكومة غير جادة في الإفراج عنهم، خاصة عندما تم استثنائهم من الصفقة التي قام بها حزب الله قبل عدة سنوات على وعود أن يتم الإفراج عنهم، ويسجل هذا الفضل للحكومة، ففشل هذا الرهان واستمر الأسرى والمعتقلون في السجون واحتجاج الأسرى هم محقون فيه، وهو حقهم الطبيعي.

- بين الفينة والأخرى تصدر تصريحات عن القادة الإسرائيليين تتحدث عن التوطين والوطن البديل، كيف تنظرون إلى هذه المؤامرات الصهيونية التي تستهدف الأردن؟ وبرأيكم كيف ينبغي أن تكون العلاقة الأردنية الفلسطينية مستقبلاً؟

■ قناعتنا والغالبية العظمى من الأردنيين أن الكيان الصهيوني ما زال يمثل الخطر الأكبر الذي يهدد الأردن أمنًا ووجودًا واستقراراً، فهو مصدر كل الشرور والأخطار على الأردن وفلسطين وعلى كل الأمة.

وقناعتنا بأن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة دفن إلى غير رجعة مشروع الوطن البديل، كما قضى على أحلام الاحتلال الصهيوني بالتوطين وشطب حق العودة للاجئين. لذلك فإن فوز حماس وتسلمها للسلطة في فلسطين هو بمعايير المصالح الاستراتيجية مصلحة أردنية عليا إذا تجاوزنا الهواجس والتخوفات الصغيرة وغير المبررة. مصلحة الأردن وفلسطين تقتضي تعاوناً وتنسيقاً كاملاً بين الأردن وبين الأشقاء في فلسطين بما يحقق المصلحة المشتركة.

لا غنى عن علاقات إيجابية ومميزة بين الشعب الأردني الفلسطيني الواحد التوأم. فنحن في الأردن وأشقاؤنا في فلسطين نشكل البطين والأذين لقلب واحد، ويتوقف عن النبض والعمل إن تعطل أحدهما. وشراكة الدم والتاريخ والجغرافيا والصبير لا يمكن انفكاكها بقرار إداري مهما كانت مسوغاته والمصالح الموهومة فيه. ■